

شأنها أن تساعد الولايات المتحدة في «منع الإرهاب على مواطنيها». في هذا الوقت، كانت التظاهرات تتواصل في المطارات ضد قرار ترامب المتعلق بحظر الدخول المؤقت لعدد من الجنسيات. وفي الثلاثين من كانون الثاني، أعلنت المدعية العامة سالي ياتس، أنها ستطلب من محامي وزارة العدل أن لا يدافعوا عن قراره. بعدها بساعات، طردها من مكانها شخصاً آخر لا يعارض قراراته. ولكن الاعتراضات على القرار لا تزال تصدر من كل حذب وصبوب، من جمهوريين وديموقراطيين، ما يعكس القلق بشأن تطبيقه.

في الأول من شباط الجاري، خرج مستشار ترامب للأمن القومي مايكل فلين، بإعلان مفاجئ، قال فيه إن إدارة ترامب حذرت إيران «رسمياً»، بعد التجارب الصاروخية التي قامت بها. تلا ذلك قرار صدر في 3 شباط، تضمن وضع عقوبات جديدة على إيران، على خلفية التجارب الصاروخية التي قامت بها. وقد وجه هذا القرار باستغراب ومعارضة داخلية وخارجية. وفيما أشار العديد من الخبراء إلى أن الاختبارات الإيرانية لا تخالف الاتفاق النووي، لفتوا إلى أن الهدف من العقوبات تهديد الاتفاق وزعزاعه.

في 29 من الشهر الماضي، قُتل أحد جنود البحرية في غارة أميركية ضد «القاعدة» في اليمن، ليكون بذلك أول الضحايا العسكريين لإدارة ترامب، فيما قالت مصادر (موقع واللا العبري) إن العدد الحقيقي للجنود القتلى هو ثمانية. بعدها، خلال ذلك الأسبوع ارتفعت التساؤلات حول إجراء هذه العملية. وقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إدارة ترامب تسرعت في إصدار توجيهات بالقيام بهذه العملية. وذكرت أن «الإنزال الجوي كشف عن قصور استخباري أميركي في اليمن»، الصحيفة أشارت، فضلاً عن ذلك، إلى أن مساعدين للرئيس باراك أوباما، كانوا قد راوا أن هذه الخطة محفوفة بالمخاطر، إلا أن ترامب وافق عليها. مع ذلك، وصف ترامب أول عملية (مكافحة الإرهاب) في عهده بأنها «ناجحة»، مدعياً بأن القوات الخاصة حصلت على معلومات استخبارية مهمة، من

المجلس، مانحاً إياه مرتبة مساوية لغيره من المسؤولين والسوزراء في الحكومة، الأمر الذي ووجهه باعتراضات على كل المستويات، وأدى إلى أخذ ورد بين البيت الأبيض والديموقراطيين في الكونغرس، الذين يطالبون ترامب بإزاحة بانون من منصبه الأخير، على اعتبار أنه غير شرعي، وأن تعيينه يخالف القانون الفدرالي.

في اليوم نفسه، اتصل ترامب بعدد من القادة الأجانب، بمن فيهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما أجرى مكالمة «متوترة» مع أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة، وهو رئيس الحكومة الأسترالية مالكولم تورنبول. عقب ترامب على هذه المكالمة بأنها «الأسوأ حتى الآن»، ذلك أن الرجلين اختلفا على اتفاق كانت قد أجرته إدارة أوباما مع أستراليا يقضي بتبادل مهاجرين. ووصف كثيرون تصرف ترامب بأنه مخالف للبروتوكول، ويقضي على أبرز التحالفات الأميركية.

## راه كثيرون أن ترامب «متهور وفوضوي» بعد قرار منع السفر

في 29 من الشهر الماضي، قُتل أحد جنود البحرية في غارة أميركية ضد «القاعدة» في اليمن، ليكون بذلك أول الضحايا العسكريين لإدارة ترامب، فيما قالت مصادر (موقع واللا العبري) إن العدد الحقيقي للجنود القتلى هو ثمانية. بعدها، خلال ذلك الأسبوع ارتفعت التساؤلات حول إجراء هذه العملية. وقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إدارة ترامب تسرعت في إصدار توجيهات بالقيام بهذه العملية. وذكرت أن «الإنزال الجوي كشف عن قصور استخباري أميركي في اليمن»، الصحيفة أشارت، فضلاً عن ذلك، إلى أن مساعدين للرئيس باراك أوباما، كانوا قد راوا أن هذه الخطة محفوفة بالمخاطر، إلا أن ترامب وافق عليها. مع ذلك، وصف ترامب أول عملية (مكافحة الإرهاب) في عهده بأنها «ناجحة»، مدعياً بأن القوات الخاصة حصلت على معلومات استخبارية مهمة، من

تأمين تمويل لهذا الجدار. وقد ذكرت وسائل إعلام أميركية أن «عدداً متزايداً من الجمهوريين في الكونغرس يعارضون الكلفة والمغزى من بنائه». ووصل تقطع السبل بترايب إلى طلب المساعدة من أحد أصدقائه الأغنياء؛ فوفق وكالة «بلومبرغ»، طلب ترايب من الملياردير وقطب العقارات في ميامي، جورج بيريز، المساعدة في إقامة هذا الجدار، إلا أن هذا الأخير رفض على اعتبار أن الفكرة «غبية». في 26 كانون الثاني، أعلن ترامب خلال زيارته لمقر الحزب الجمهوري في فيلادلفيا، أنه سيفي بوعده بإلغاء برنامج الرعاية الصحية (أوباما كير) الذي أقّره باراك أوباما. حالياً، تواجه هذه الخطوة عقبات كثيرة، بدأت بحملة يشنها الديموقراطيون للحفاظ على «أوباما كير»، لتواجه صعوبة إيجاد بديل سريع للبرنامج الصحي، وصولاً إلى اعتراضات شعبية.

في هذا الوقت، كان الرئيس المكسيكي بينو نيتو، قد أعلن إلغاء زيارته للولايات المتحدة، على خلفية الجدل بشأن الجدار.

في السابع والعشرين من الشهر نفسه، أي بعد مرور أسبوع على تسلمه منصبه، رفع ترامب من مستوى قراراته المثيرة للجدل، موقفاً على قرار تنفيذي يقضي بمنع المسافرين من سبع دول ذات غالبية مسلمة من دخول الولايات المتحدة. أدى الارتباك في المطارات، على خلفية القرارات، إلى فوضى عارمة. كذلك، قوبل القرار بتظاهرات في المطارات الأميركية، وتعقياً على هذا الإجراء، كان هناك إجماع على أن ترامب «متهور وفوضوي»، انطلاقاً من واقع أن القرار وُضع بالسر من دون إطلاع السلطات الخاصة عليه، وجرى تطبيقه على عجل. وقد أكد منتقدوه أن من غير المحتمل أن يحقق الأهداف التي أقّر من أجلها، أي «إنقاذ الولايات المتحدة من الإرهاب»، حتى إن حلفاء ترامب الجمهوريين راوا أن «سياسته ذات الأهداف الجيدة» قد شوّهت عند تنفيذها.

في الـ 28 من كانون الثاني، قام ترامب بإحداث تغييرات في مجلس الأمن القومي، ورفق كبير استراتيجي ستيفن بانون، ليكون عضواً دائماً في اللجنة الأساسية



مقالة تحليلية

## تنسيق أميركي - إسرائيلي في الاستيطان... وهواجته إيران

علي حيدر

الأوسط»، وأنه لن يسمح لها بمواصلة تطوير الصواريخ الباليستية، كما «لم نسمح لهم بمواصلة نقل السلاح إلى سوريا ولبنان واليمن، وهو أمر مهم، ولا مثيل له بالنسبة إلى دولة إسرائيل والعالم أجمع». على خط مواز، كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن زيارة سرية لرئيس «الموساد» يوسي كوهين، ونائب مستشار الأمن القومي، يعقوب نيغل، قبل أسبوعين إلى الولايات المتحدة، وقد أكدها ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي. وتركزت المباحثات، وفق صحيفة «هآرتس»، على المسألة الإيرانية والوضع السوري خاصة، لكنهما تطرقا إلى الموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ونقلت «هآرتس» عن مسؤول إسرائيلي رفيع أن المحادثات شملت تبادل آراء ومعلومات في المسائل المختلفة، كجزء من بلورة سياسة الإدارة الجديدة، كذلك تجدر الإشارة إلى أنها المرة الثانية التي يزور فيها كوهين ونيغل واشنطن للاجتماع بكار المستشارين للرئيس ترامب، علماً بأن الزيارة الأولى كانت في كانون الأول الماضي. ومع سفر نتنياهو إلى لندن، أكد أن إسرائيل تتطلع عبر لقاء رئيسة الوزراء تيريزا ماي إلى «ترسيخ قواعد التحالف مع الدول الأوروبية، بهدف تشكيل جبهة مشتركة مع أوروبا ضد إيران»، مشدداً على ضرورة التصدي للجمهورية الإسلامية دوماً، في ضوء تحديها المجتمع الدولي، وذلك في إشارة إلى التجربة الصاروخية الأخيرة. وأشار نتنياهو إلى أنه سيبحث مع ماي مسألة تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية بين بريطانيا

وإسرائيل، بما فيها «التعاون في مجال السايبر». امتداداً للتنسيق المتبادل، يبدو أن تل أبيب فهمت من بيان البيت الأبيض حول الاستيطان وجود مؤشر إيجابي أكثر من كونه رفعاً لبطاقة صفراء؛ وهو ما صدر على لسان يوفال شطايينتس الذي أكد أن البيان بشأن البناء الاستيطاني في الضفة هو «إيجابي جداً من ناحية إسرائيل». ولفت الوزير الإسرائيلي إلى أن البيان رأى أن «المستوطنات ليست عقبة أمام السلام، وأن البناء والتوسع داخلها أمر مقبول لدى الولايات المتحدة»، واصفاً هذا الموقف بـ«المنطقي والعقلاني... ويؤشر على تغيير منفتح وإيجابي جداً» (بل) أي محاولة لعرضه بصورة معاكسة لا تصمد في اختبار الواقع.

ضمن الأجواء نفسها، يندرج ما أدلى به نتنياهو خلال جلسة وزراء «الليكود» حينما قال إن قانون «التسوية» لمصادرة أراضي الفلسطينيين لأغراض الاستيطان سيعرض على الكنيست للتصويت عليه بالقرارتين الثانية والثالثة. ولفت إلى أنه سيعجل في ذلك رغم وجود قضية يجب فحصها، وهو ما فسره بعض الوزراء بأنه تلميح إلى التنسيق مع إدارة ترامب في كل ما يتعلق بالمشروع الاستيطاني في الضفة المحتلة. إلى ذلك، طلب نتنياهو خلال جلسة رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي تأجيل التصويت على القانون لإجراء مشاورات ومباحثات مع إدارة ترامب، ويبدو أيضاً أن هذا الموضوع كان من ضمن القضايا التي بحثها رئيس «الموساد» ومستشارو ترامب.

مع أنه لا حاجة إلى معلومات صحافية تتحدث عن اتصالات بينية، أو زيارات لمسؤولين أمنيين أو سياسيين إسرائيليين إلى واشنطن، من أجل اكتشاف وجود تنسيق مقابل إيران، وأيضاً لتنظيم التوسع الاستيطاني، يبدو أن المواقف والخطوات الأخيرة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، ضد طهران، تبلورت بعد محادثات هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي كشف، في أحد خطاباته (2017/1/26)، عن التنسيق بينهما.

نتنياهو أكد في ذلك الخطاب أن الصمت المدوي إزاء مواقف إيران من إسرائيل سيتغير، «لأنني تحدثت قبل عدة أيام مع الرئيس ترامب وهو تحدث معي عن العدوان الإيراني»، لافتاً إلى أن الرئيس الأميركي «تحدث عن الالتزام الإيراني بتدمير إسرائيل، وطبيعة الاتفاق النووي والمخاطر التي يشكلها».

من هنا، لم تأت مواقف ترامب والحملة السياسية الأميركية والإسرائيلية بعد التجربة الصاروخية الإيرانية مجرد رد فعل، بل كانت ترجمة لمشاورات بينهما حول السياسة الواجب اتباعها في مواجهة الجمهورية الإسلامية.

في هذا السياق، رأى وزير الطاقة يوفال شطايينتس أنه في نهاية المطاف، يؤكد ترامب «أننا سنكبح توسع إيران وتماديها في منطقة الشرق